المحاضرة الثانية

3- مظاهر الفساد الإداري والمالي:

ينتشر الفساد الإداري بشكل كبير في المجتمعات الرأسمالية التي تستحوذ فيها فئة من الأشخاص على معظم الخيرات والموارد المتوفّرة والمتاحة في المنظّمات والمجتمعات، وتتمثّل أبرز مظاهره فيما يأتي:

الرشوة.

عرف الفقه الرشوة بأنها متاجرة الموظف بأعمال وظيفته عن طريق طلب أو قبول أو تلقي ما يعرضه صاحب الحاجة مقابل أداء خدمة أو الامتناع عن أدائها، وعرف القانون الجزائري مرتكب الرشوة من خلال المادة 127 من قانون العقوبات على أنه " يعد مرتشيا و يعاقب بالحبس من سنة إلى 5 سنوات و بغرامة مالية تتراوح من 500 إلى5000دج لكل عامل أو مندوب بأجر أو مرتب على أي صورة كانت طلبا أو قبل عطية .....إلا أن من شأن وظيفته أن تسهل له أداءه أو كان من الممكن أن سهله له. و الرشوة ليست بظاهرة عابرة أو عرضية ، و إنما هي ظاهرة مؤثرة في الاقتصاد بدليل الخسائر الناجمة في الواقع عن دفع الرشوة التي تعد فادحة و لا نظير لها إلى الحد الذي يمكن أن يرهن مستقبل الكثير من الأجيال ، و تظهر الرشوة في نظام المنافسة الاحتكارية لأن الاحتكار يجبر المستهلك على تغيير أولويات سلوكه الاقتصادي سعرا أعلى من سعر التكلفة إلا أن هذا السعر لا يذهب إلى المنتجين بل إلى طرف وسيط في التبادل نجم عن تصرفه تزايد الحاجة للسلطة أو الخدمة في السوق.

المحسوبية

المحسوبية هي إصرار ما تؤيده التنظيمات من خلال نفوذهم دون استحقاقهم له أصلا و يترتب عن انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يوثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات و زيادة الإنتاج.

المحاباة

يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات و عقود الاستئجار والاستثمار. و تعتبر المحاباة و المحسوبية من أكثر مظاهر الفساد خطورة و الأصعب علاجا يترتب عنها آثار سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة لتلك الممارسات ، و من أمثلة ذلك ما شهدته المحاكم المصرية لواحدة من أشهر قضايا الفساد سنة1997

كما أن التحيز و المحاباة لطبقة ما و لاعتبارات عرقية أو عقائدية يؤدي إلى شق الوحدة الوطنية و غرس العداء و الحقد في النفوس و إضعاف ثقتهم بنزاهة الإدارة و عدالتها .

الوساطة

و تعد من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات ، و تعرف على أنها تدخل شخص ذو مركز و نفوذ لصالح من لا يستحق التعيين ، أو إحالة العقد ، أو إشغال المنصب ، و ترجع أسباب الوساطة إلى:

- دور التنظيمات البيروقراطية الرسمية و واجباتها و إمكانياتها ؛
- التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي لفئات المجتمع ؛
- مستوى انتشار التعليم ؛

و تظهر الوساطة في المجتمعات التي تسود فيها عدة عوامل مثل:

- عدم وضوح النظام و القوانين للتنظيمات العامة و الخاصة.
- علاقة المواطنين بالمنظمة التي يتعاملون معها ، فهناك علاقة عكسية بين الثقة و اللجوء للوساطة ؛

- شيوع فكرة أن لكل قاعدة استثناء و منها الوساطة .

الإبتزاز والتزوير

الابتزاز هو الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد ، والتزوير يتعلق بتحريف محتوى الوثائق الرسمية والمحررات الإدارية بغية الحصول على منافع شخصية وقد يكون لطمس الحقائق أو للهروب من المتابعات القضائية وطمس الأخطاء الإدارية ، ومثال ذلك تزوير تاريخ الميلاد مثلا للاستفادة سواءا من زيادته أو نقصانه (الزيادة لبلوغ سن العمل مثلا ، والنقصان للهروب من العدالة والعقاب بحجة عدم البلوغ.)

نهب المال العام والإنفاق الغير قانوني له

يظهر الفساد أيضا في صورة الاعتداء على المال العام ، و هو ذلك الاعتداء الصادر من أصحاب الوظيفة العامة لتعدد و تزايد حالات اختلاس المال العام ، و الذي يقع على مبالغ كبيرة خاصة في مجال الصفقات العمومية و الاستثمارات عموما. كما يعد الإنفاق الغير قانوني للمال العام من أبرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية و يتمثل صوره في منح التراخيص و الإعفاءات الضريبية و الجمركية للأشخاص و الشركات الغير مؤهلة قانونيا أو الغير كفاءة ، و بدون وجه حق ، و بشكل غير نزيه و غير عادل ، هدفه إرضاء من هم في السلطة أو لتحقيق المصالح المتبادلة ؛ و تبين في العديد من حالات الاختلاس أنه بعد الاستيلاء على المال العام يلجأ المسؤولون إلى تهريب تلك الأموال إلى الخارج بسرية ، و تكون بمنأى عن استردادها أو من أن تمتد يد العدالة إليها عن طريق التصرف فيها صوريا أو ظاهريا إلى الغير الزوجة أو الأبناء.

التباطؤ في إنجاز المعاملات.

والمقصود هنا هو ذلك المظهر المتعلق بلا مبالاة الموظف العمومي وإستهتاره بالمواطنين أو الهيئات المفترض أن يقدم لها الخدمة المنوطة به والمكلف بها قانونا فنجده لا يقوم بعمله في الوقت المناسب مما يضيع حقوق الأفراد والجماعات ، بل وقد يؤدي ذلك إلى الى العصيان الإجتماعي ما يهدد الإستقرار الإجتماعي والسياسي للدول ، وغالبا ما يكون التباطؤ بنية الإبتزاز والحصول على منافع شخصية للإسراع في إنجاز المعاملات.

الإنحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية من قبل الموظف المسؤول.

المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.

عدم إحترام أوقات العمل ومواعيد العمل في الحضور والانصراف او تأدية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والامتناع عن العمل أو التراخي أو التكاسل وعدم تحمل المسؤولية:

و يظهر بعدم التزام الموظف وقت العمل ، أو بحسب تفضيل العلاقات فإنه بذلك يصرف وقتا هو ملك للدولة فيلحق الضرر بالمراجعين من خلال سرقته لوقتهم و تأخيره و إنجاز معاملاتهم ، مما يؤدي إلى ظهور الفساد الإداري و المالي لأن المراجع سيلجأ في مثل هذه الحالة إلى البحث عن مصادر غير قانونية لتسوية معاملاته حتى قبل المراجعة كما أن تخوف الموظفين و عدم تحملهم المسؤولية يدفعهم إلى تجزئة إجراءات المعاملة الواحدة بين عدة أشخاص ، لاعتقادهم بأن زيادة عدد متخذي القرار يتناسب عكسيا مع احتمال التعرض للمسؤولية ، على الرغم من أن قرار بعض المعاملات لا يتحمل على أساسه الموظف أي مسؤولية.

إفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي والمحاباة في التعيين في مناصب المسؤولية.

الخروج عن العمل الجماعي أو الإنفراد بالعمل والخروج عن العمل المؤسساتي الجماعي كثيرا ما يوقع المصالح والإدارات والهيئآت في مشاكل قد تؤدي إلى ضياع حقوق الناس وربما اللجوء إلى القضاء ، لأن الأعمال الفردية مهما يكن صاحبها

ففيها نقصان ، والعمل الجماعي أكثر مصداقية واقل خطأ. كما أن إفشاء السر المهني يعتبر من مظاهر الفساد نظرا لما قد ينجر عنه من مخاطر سواءا على المستوى الفردي أو الجماعي ، فالطبيب الذي يفشي سر مريضه قد يضره من الناحية المعنوية أمام المجتمع والموظف الذي يفشي أسرار عمله أو أسرار شخصية متعلقة بزملاء العمل يضر بالتأكيد بالانسجام داخل المؤسسات ، وقد أعتبر المشرع الجزائري إفشاء او محاولة إفشاء السر المهني كخطأ يجب معاقبة مرتكبه.

مخالفة القواعد المالية و الأحكام المالية القانونية:

إن الميل نحو مخالفة القواعد و الأحكام المالية المنصوص عليها في القانون أو داخل المنظمة و محاولة تجاوزها ، و اعتبار ذلك نوع من الوجاهة أو دليل على النفوذ و السلطة هو أحد المظاهر البارزة للفساد الإداري و المالي الذي يتعايش معه السلوك الإنساني إلى درجة تحول الفساد من مجرد سلوك يتقبله البعض إلى سلوك معتمد و مبرر من قبل الأكثرية و كنتيجة لذلك تسود الرغبة في مخالفة أحكام القانون و الخروج عن ضوابطه للحصول على المنافع الشخصية التي تخدم مرتكبيه ، و من أبرز المخالفات شيوعا الاحتيال و التهرب الجبائي الذي يضعف ميزانية الدولة ، و التهرب الجمركي الذي يخل من تنافسية الشركات و يحرم الدولة من الإيرادات ، و تهريب الأموال الذي يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي و المحلي.

مظاهر أخرى للفساد المالي و الإداري

غياب مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد.

الخروج عن القوانين.

التحيّز والتمييز بين الموظفين.

شيوع البطالة، وقلة فرص العمل، وشبه انعدامها، وخاصة في الدول النامية التي نجد فيها انتشار أكبر لهذه الظاهرة، في ظلّ غياب الرقابة والمتابعة والإشراف، وفي ظلّ ضعف تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بمحاربة الفساد، ومكافحة كافّة أشكاله، وكذلك في ظل غياب الأجهزة الرقبية التي تشرف على سير الأعمال المختلفة وتمنع كافة الممارسات اللاأخلاقية.

تدني معدّلات الرفاه الاجتماعي في الدول.

اختلاس الدعم والتمويل الداخلي والخارجي، وتسييره للصالح الشخصي، بدلاً من استثماره في سبيل تطويره العمل والنهوض به في القطاعات المختلفة.

التهرب من دفع الضرائب، والتلاعب في المستندات، والوثائق، والسندات، والأوراق المختلفة التي تثبت وجوب دفع مبالغ معينة مقابل القيام بالأعمال المختلفة للجهات الضريبية.

تخصيص الأراضي بالطرق المختلفة.

-عدم احترام ساعات العمل ، وقضاء بعض الوقت في قراءة الصحف ، واستقبال الزوار والامتناع عن أداء العمل وعدم تحمل المسؤولية.